Cour Pénale Internationale
International Criminal Court

المحكمة الجنائية الدولية
مكتب المدعي العام

الإحاطة الإعلامية الأسبوعية الصادرة عن مكتب المدعي العام

28 أيلول/سبتمبر – 4 تشرين الأول/أكتوبر 2010 - العدد رقم (57)

العناوين الرئيسية:
- حكم دائرة الاستئناف بشأن تعليق الإجراءات القضائية في قضية لوبانغا، ص 2.

أبرز وقائع الأسبوع:
مسودة ورقة سياسة مكتب المدعي العام حول التحقيقات الأولية
المدعي العام والمسؤولون الدنماركيون يعقدون اجتماعات رفيعة المستوى

مكتب المدعي العام يصدر مسودة ورقة سياسته حول التحقيقات الأولية

4 تشرين الأول/أكتوبر – كما أُعلن في إحاطة الأسبوع الماضي الإعلامية (رقم 56)، قام مكتب المدعي العام بوضع ورقة سياسته حول التحقيقات الأولية ونشرها في هذا العدد. وستكون مسألة اختيار القضايا موضوعاً لورقة منفصلة.

ملخص مسودة ورقة السياسة

اتفقت الدول الأطراف في نظام روما الأساسي على أنه **يقع عليهم الواجب لإنهاء الإفلات من العقاب** للجرائم الأشد خطورة التي تُشكل موضع اهتمام المجتمع الدولي، وذلك من أجل منع وقوع مثل هذه الجرائم في المستقبل. وقد تعاهدت هذه الدول بملاحقة مثل هذه الجرائم محلياً **كما وافقت على قيام المحكمة الجنائية الدولية بالعمل** في أراضيها إذا أخفقت هي من العمل في هذا الشأن. تصف هذه الورقة إجراءات التحقيقات الأولية لمكتب المدعي العام؛ أي كيف يُطبق المكتب إجراءات نظام روما الأساسي لتحديد ما إذا كان سيفتح تحقيقاً في حالة ما أم لا.

عندما يتم تحديد حالة ما، تبدأ إجراءات التحقيق الأولي بناءً على: (1) قرار من المدعي العام، يأخذ بعين الاعتبار أي معلومات عن الجرائم التي تقع ضمن اختصاص المحكمة؛ (2) إحالة من دولة طرف في نظام روما الأساسي أو من مجلس الأمن، أو (3) تصريح وفقاً للمادة 12(3) من قبل دولة ليست طرفاً في نظام روما الأساسي. إن المادة 53(1)(أ)-(ج) تحدد **الإطار القانوني** لإجراء التحقيق الأولي. إذ تنص على أنه من أجل تحديد ما إذا كان هناك أسس معقولة للمضي قدماً بالتحقيق في قضية ما أم لا، يتعين على المدعي العام اعتبار الآتي: (1) الاختصاص القضائي (مؤقت أو مادي وسواء كان الاختصاص إقليمي أو شخصي)؛ (2) المقبولية (التكاملية ومدى خطورة الجُرم)؛ و(3) مصلحة العدالة.

كما يقتضي النظام الأساسي، سيتم إجراء تحقيق أولي بنفس الطريقة **بغض النظر عن كيف تم تحديد الحالة**. في كل الأحوال، سيقوم المكتب بتحليل **خطورة المعلومات** المستلمة وقد يطلب **معلومات إضافية** من الدول أو من أجهزة الأمم المتحدة أو من المنظمات الحكومية البينيَّة ومن المنظمات غير الحكومية ومن مصادر أخرى موثوق بها. لا توجد هناك **مواعيد محددة** منصوص عليها في النظام الأساسي لاتخاذ قرار بشأن إجراء فحص أولي. ومن أجل تعزيز الشفافية في إجراءاته، يهدف المكتب إلى إصدار تقارير منتظمة عن أعماله وتوفير إجابات معقولة لقراراته المتعلقة بإجراء التحقيقات أو عدمها.

إذا فتح المدعي العام تحقيقاً تمهيدياً من تلقاء نفسه، ورأى أن هناك أُسساً معقولة للمضي قُدماً في التحقيقات، فإن مكتبه يعتمد **سياسة دعوة الدولة أو الدول المعنية** لتقوم بإحالة الوضع إلى المحكمة من أجل تعزيز التعاون. وكما هو الحال في جميع الحالات الأخرى، فلن تُؤثر مثل هذه الإحالة على أعمال التحقيقات الأولية.

وسيقوم المكتب أيضاً، في سياسته، بالنظر إلى أي مدى يمكن أن تخدم أعمال التحقيقات الأولية في **الحث على القيام بإجراءات قضائية وطنية حقيقية** ضد أولئك الذين يبدو بأنهم يتحملون القسط الأكبر من المسؤولية عن الجرائم الأكثر خطورة. ووفقاً **لنهجه الإيجابي تجاه التكامل**، وفقاً لأهداف الديباجة والمادة 93 (10) من النظام الأساسي، سيسعى المكتب إلى التشجيع والتعاون مع الجهود الرامية إلى القيام بإجراءات قضائية وطنية حقيقية.

استشارات مكتب المدعي العام مع الشركاء الخارجيين وأصحاب المصالح

وفقاً لإستراتيجيته القضائية للفترة من 2009 إلى 2012، يلتزم مكتب الإدعاء العام بإنتاج ونشر أوراق سياساته بشأن القضايا الرئيسية، مثل التحقيقات الأولية، من أجل تعزيز القدرة على التنبؤ والاتساق. وكما فعل بشأن اثنين من استراتيجياته القضائية (للفترة من 2006 إلى 2009 والفترة من 2009

إلى 2012)، بالإضافة إلى ورقة سياسته بشأن مشاركة الضحايا)، يُشارك المكتب أيضاً في مشاورات إستباقية مع مجموعة واسعة من الشركاء وأصحاب المصالح.

إننا نرحب بالتعليقات والأسئلة المتعلقة بمسودة ورقة سياسة مكتب المدعي العام المرفقة؛ التي ينبغي أن ترسل إلى عنوان البريد الإلكتروني (OTP.Briefing@icc-cpi.int) بحدود يوم 18 تشرين الأول/أكتوبر 2010. وسوف يتم توزيع النسخة باللغة الفرنسية من مسودة السياسة في الأيام القليلة المقبلة. وستتاح الصيغة النهائية لورقة السياسة العامة للعموم في تشرين الثاني/نوفمبر 2010.

المدعي العام والمسؤولون الدنمركيون يعقدون اجتماعات رفيعة المستوى

3-4 تشرين الأول/أكتوبر – سافر المدعي العام مورينو اوكامبو إلى كوبنهاغن في زيارة رسمية. واجتمع المدعي العام مع عدد من الأعضاء الرفيعي المستوى في الحكومة الدانمركية، بما في ذلك وزير العدل السيد لارس بارفود، ووزير التنمية السيد سورين بيند، ومدير سياسة التنمية السفير إيب بيدرسن، ووكيل أمين الشؤون القانونية السفير توماس وينكلر. وشمل الوفد الدانمركي أيضاً سفير الدنمرك إلى هولندا والسيد رايمر نيلسن.

وأبرز الوزير بيند الحاجة إلى الجمع بين المعونة الإنمائية مع مشاريع الحكم الرشيد، بما في ذلك إصلاحات في نظامي العدل والشرطة. كما أشار إلى أن العديد من خطط التنمية قد تكون جزءاً من نهج التكامل الإيجابي.

ركزت زيارة المدعي العام إلى كوبنهاغن على الحاجة إلى إدماج أفضل جهود مكتب المدعي العام مع نواحي مختلفة من الحكومات الوطنية، بما في ذلك العدالة والقانون الدولي والتنمية والشؤون الخارجية.

تحاول الدنمرك أن يكون لها سياسة متسقة لتعميم نظام روما الأساسي في جميع أعمالها، وبالتالي يساهم ذلك أيضاً في زيادة تأثير أنشطة المحكمة.

قدم المدعي العام أيضاً أثناء وجوده في كوبنهاغن محاضرة في جامعة كوبنهاغن عن الآفاق والتحديات التي تواجه العدالة الجنائية الدولية.

1- التحقيقات والملاحقات القضائية

خلال الأسبوع، عرض مكتب المدعي العام 9 ملفات في القضايا المختلفة كما قام بـ 5 مهمات إلى 5 دول.

1-1- الحالة في جمهورية الكونغو الديمقراطية

في نيسان/أبريل 2004، أحالت جمهورية الكنغو الديمقراطية هذه الحالة إلى المحكمة. وفي حزيران/يونيو 2004، باشر مكتب المدعي العام تحقيقاته في الحالة؛ مركزاً على منطقة إيتوري حيث ارتكبت المجموعات المسلحة الرئيسية أكثر الجرائم خطورة. وقد أصدرت المحكمة أربع مذكرات اعتقال بحق كل من توماس لوبانغا ديلو و بوسكو نتاغاندا، قائدي ميليشيا اتحاد الوطنيين الكنغوليين، وجيرمان كاتنغا وماثيو نغودجولو شوي، قائدي الجبهة الوطنية لوحدة الأراضي وقوات المقاومة الوطنية في منطقة إيتوري. في 26 كانون الثاني/يناير 2009، بدأت محاكمة توماس لوبانغا ديلو. وفي 24 تشرين الثاني/نوفمبر 2009، بدأت محاكمة كل من كاتنغا وماثيو نغودجولو شوي. ولا يزال بوسكو نتاغاندا طليقاً. وفي أيلول/سبتمبر 2008، أعلن مكتب المدعي العام عن بدء تحقيقاته حول الجرائم المزعومة في مقاطعة كيفو.

تذكير: لقد حددت دائرة الاستئناف موعد إصدار الحكم في الاستئناف الذي قدمه الادعاء العام بشأن قرار الدائرة الابتدائية الأولى بوقف الإجراءات القضائية والإفراج عن المتهم ليوم الجمعة الموافق 8 تشرين الأول/أكتوبر عند الساعة 14.30. في استئنافه بتاريخ 26 تموز/يوليو، رافع الادعاء العام أنه كان يسعى - نظراً لواجبه الحمائي - لإيجاد وسيلة لضمان حماية الوسيط 143 والامتثال لأمر الكشف الصادر عن الدائرة – وليس لتحدي أمر الدائرة. وفي 13 أيلول/سبتمبر، بعد تيقنه من وجود الوسيط 143 الآن تحت الحماية الواجبة، عرض الإدعاء العام الكشف عن هويته إلى الدفاع في قضية لوبانغا. ودعا الإدعاء الدائرة الابتدائية الأولى للسماح بأخذ شهادات الشهود بدون رفع الوقف عن الإجراءات القضائية، وترك تحديد ما إذا كان ينبغي قبول الشهادات التي أُخذت في المحاكمة إلى وقت لاحق. في 24 أيلول/سبتمبر، رفضت الدائرة الابتدائية الأولى طلب الادعاء العام.

1 تشرين الأول/أكتوبر – أصدر مفوض الأمم المتحدة السامي لحقوق الإنسان تقريراً يتضمن قائمة من 617 من أخطر انتهاكات حقوق الإنسان والقانون الإنساني الدولي التي ارتُكبت بين آذار/مارس 1993 وحزيران/يونيو 2003 في جمهورية الكونغو الديمقراطية، وبالتالي تغطي أيضاً جزءاً من اختصاص المحكمة الجنائية الدولية المؤقت. ووفقاً للنتائج، لقد قُتل عشرات الآلاف من الناس واغتُصب كثيرون آخرون أو تم تشويههم أو بشكل آخر جُعلوا ضحايا طوال العقد من الزمن قيد النظر. ويشدد التقرير على ضرورة وضع حد للإفلات من العقاب وتقديم المسؤولين عن الجرائم الخطيرة إلى العدالة، ويشدد على أهمية مساهمة المحكمة الجنائية الدولية تجاه العدالة الجنائية في جمهورية الكونغو الديمقراطية: "*في الوقت الراهن إنها تشكل الآلية القضائية الوحيدة التي توجد لديها القدرة والنزاهة والاستقلالية المطلوبة لمحاكمة هؤلاء الذين يتحملون القسط الأكبر من المسؤولية عن الجرائم بموجب القانون الدولي التي ارتُكبت في أراضي جمهورية الكونغو الديمقراطية*".

1-2- الحالة في يوغندا

في كانون الثاني/يناير 2004، أحالت يوغندا هذه الحالة إلى المحكمة. وفي تموز/يوليه 2004، باشر مكتب المدعي العام تحقيقاته في الحالة. وأصدرت المحكمة خمس مذكرات اعتقال بحق خمسة من كبار قادة جيش الرب للمقاومة؛ هم: جوزيف كوني، فينسنت أوتي (يُدعى أنه قُتل في عام 2007 بأمر من كوني)، أوكوت أودهيامبو، راسكا لوكويا (قُتل في 12 آب/أغسطس 2006، وتم سحب مذكرة الاعتقال الصادرة بحقه)، دومينيك أونجوين. ولم يُبَتْ بَعد في هذه المذكرات. منذ أوائل عام 2008، يُقال أن جيش الرب للمقاومة قتل أكثر من 1500 شخص، واختطف أكثر من 2250 شخص، وشرد ما يفوق تماماً الـ 300 ألف شخص في جمهورية الكنغو الديمقراطية وحدها. فضلاً عن ذلك، في غضون العام المنصرم، شرد جيش الرب للمقاومة أكثر من 80 ألف شخص كما قتل ما يُقارب الـ 250 شخصاً في جنوب السودان وجمهورية أفريقيا الوسطى.

29 أيلول/سبتمبر - خلص قرار المنظمات غير الحكومية، في تقرير عن جيش الرب للمقاومة الذي أوصى بتدخل الولايات المتحدة، إلى أن "*إلقاء القبض على [جوزيف كوني وغيره من كبار قادة جيش الرب للمقاومة] ينبغي أن يكون الهدف الرئيسي لأية إستراتيجية شاملة لجيش الرب للمقاومة لأنه سيوجه ضربة حاسمة وربما قاتلة لتماسك الحركة المتمردة، وقد يلعب دوراً حاسمًا في الجهود الأوسع لحماية المدنيين. كما ستكون خطوة إلى الأمام نحو تحقيق العدالة لمئات الآلاف من الضحايا والناجين من عنف جيش الرب للمقاومة. إن توجيه المحكمة الجنائية الدولية الاتهام [...] لعدد من كبار قادة جيش الرب للمقاومة [...] بتهمة ارتكاب جرائم حرب وجرائم ضد الإنسانية قد توفر الإطار القانوني وزخمًا سياسياً للتعاون [المتعدد الأطراف]*".

4 تشرين الأول/أكتوبر – سيتوجه مجلس الأمن الدولي في مهمة إلى أوغندا حيث سيقوم بمناقشة إستراتيجية اعتقال قادة جيش الرب للمقاومة مع الرئيس موسيفيني وغيره من المسؤولين في الاجتماعات المقررة يومي 5 و6 من تشرين الأول/أكتوبر.

1-3- الحالة في دارفور - السودان

أحال مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة هذه الحالة في آذار/مارس 2005. وباشر مكتب المدعي العام تحقيقاته في حزيران/يونيو 2005. وقد صدرت ثلاث مذكرات قبض، ضد أحمد هارون وعلي كوشيب، وضد عمر البشير؛ التي لم يُبتْ فيها بَعد. وأصدرت المحكمة أيضا ثلاثة أوامر بالحضور بحق كل من بحر إدريس أبو قردة وعبد الله بندا أبكر نورين ومحمد صالح جربو جاموس. وقد استأنف الادعاء القرار الذي اتخذته الدائرة التمهيدية الأولى بالأكثرية بإسقاط تُهم الإبادة الجماعية من مذكرة توقيف الرئيس البشير. وفي 3 شباط/فبراير، قضت دائرة الاستئناف بأن قرار رفض اعتماد تُهم الإبادة الجماعية ضد الرئيس البشير كان خطأً قانونياً. لقد مَثُلَ أبو قردة طوْعاً أمام المحكمة بموجب أمر بالحضور. وبعد مُثُوله للمرة الأولى في 18 أيار/مايو 2009، سُمح له بمغادرة هولندا. وفي 19- 30 تشرين الأول/أكتوبر 2009، عُقدت جلسة استماع لإقرار التُهم. وفي 8 شباط/فبراير 2010، أصدرت الدائرة التمهيدية الأولى قراراً رفض بموجبه اعتماد التُهم. وفي 15 آذار/مارس، طلب مكتب المدعي العام إذناً من الدائرة التمهيدية الأولى لاستئناف هذا القرار إلا أن الدائرة رفضت ذلك في 23 نيسان/أبريل. وسيقوم مكتب المدعي العام بتقديم أدلة إضافية. في 25 أيار/مايو أصدرت الدائرة التمهيدية الأولى "قراراً يبلغ بموجبه مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة عن عدم تعاون جمهورية السودان مع المحكمة" في القضية ضد هارون وكوشيب. في 17 حزيران/يونيو، مثل عبد الله بندا أبكر نورين وصالح محمد جربو جاموس طوعاً أمام المحكمة الجنائية الدولية، للرد على اتهامات بارتكابهما جرائم حرب لدورهما في الهجوم الذي وقع عام 2007 ضد قوات حفظ السلام التابعة للاتحاد الأفريقي في حسكنيتا. لقد حددت الدائرة التمهيدية الأولى عقد جلسة إقرار التهم لبندا وجربو بتاريخ 22 تشرين الثاني/نوفمبر 2010.

28 أيلول/سبتمبر - تم استدعاء السفير الهولندي في الخرطوم من قبل وزارة الشؤون الخارجية السودانية بعد الكلمة التي ألقاها رئيس وزراء هولندا بالكنده في الجمعية العامة للأمم المتحدة، حيث ذكر أنه "*من غير المقبول للحكومة الهولندية أن يُسمح لشخص مثل الرئيس السوداني البشير الذي توجد ضده مذكرة توقيف معلقة، بالتنقل بحرية في بلد طرف في المحكمة الجنائية الدولية*".

28 أيلول/سبتمبر - من المقرر بأن تتوقف رحلة وفد مجلس الأمن إلى السودان في جوبا في 6 تشرين الأول/أكتوبر، والفاشر وطويلة في 7-8 تشرين الأول/أكتوبر. وسيشارك في الوفد، ضمن آخرين، سفيرة الولايات المتحدة لدى الأمم المتحدة سوزان رايس والسفير الروسي تشوركين والسفير البريطاني لايل جرانت. ورفض أعضاء مجلس الأمن الاجتماع إلى الرئيس البشير على الرغم من بيان في وقت سابق من وكيل وزارة الشؤون الخارجية السودانية عثمان الذي قال: "*إن موقفنا واضح، إذا كانوا لن يجتمعوا مع الرئيس فإننا لن نسمح لهم بالزيارة*".

1-4- الحالة في جمهورية أفريقيا الوسطى

في كانون الأول/ديسمبر 2004، أحالت جمهورية أفريقيا الوسطى هذه الحالة إلى المحكمة. وفي أيار/مايو 2007، باشر مكتب المدعي العام تحقيقاته في الحالة. لقد أصدرت المحكمة مذكرة اعتقال بحق جان بيير بيمبا غومبو للجرائم التي ارتُكبت في عامي 2002 و2003. وفي 12-15 كانون الثاني/يناير 2009، عُقدت جلسة استماع لاعتماد التُهم. وفي 15 حزيران/يونيه 2009، أصدرت الدائرة التمهيدية الثانية قرارها باعتماد التُهم. وفي 18 أيلول/سبتمبر، أُحيلت القضية إلى الدائرة التمهيدية الثالثة. في الوقت نفسه، يواصل مكتب المدعي العام مراقبة المزاعم عن الجرائم المرتكبة منذ نهاية عام 2005. وفي 7 تموز/يوليو، عقدت الدائرة الابتدائية الثالثة جلسة تحضيرية لتاريخ 30 آب/أغسطس؛ ستستمع فيها إلى مرافعات بشأن تحديد موعد المحاكمة.

1-5- كينيا

في شباط/فبراير 2008، أعلن مكتب المدعي العام عن تحقيقاته في كينيا حول أعمال العنف التي أعقبت انتخابات كانون الأول/ديسمبر 2007 – كانون الثاني/يناير 2008. في 9 تموز/يوليه 2009، أعلنت لجنة الشخصيات الأفريقية البارزة - المُشكلة من قِبل الاتحاد الأفريقي برئاسة كوفي عنان – أنها سلمت مكتب المدعي العام مظروفاً مختوم يتضمن قائمة بأسماء الأشخاص الذين يُزعم أنهم تورطوا في أعمال العنف؛ بالإضافة إلى مواد داعمة كانت لجنة واكي قد سلمتها في وقت سابق للسيد عنان. وفي 5 تشرين الثاني/نوفمبر، أبلغ المدعي العام الرئيس كيباكي ورئيس الوزراء أودينغا أن جرائم ضد الإنسانية قد ارتُكبت وأن من واجبه التصرف في حال غياب الإجراءات القضائية الوطنية. وقد التزم كلاهما، الرئيس ورئيس الوزراء، بالتعاون مع المحكمة. وفي 26 تشرين الثاني/نوفمبر، طلب المدعي العام من الدائرة التمهيدية الثانية السماح له بفتح تحقيق في الحالة، منوهاً إلى أنه تم قتل 1220 شخص؛ واغتصاب المئات – مع وجود آلاف أُخرى من حالات الاغتصاب غير المُبلغ عنها؛ وتهجير 350 ألف شخص قسرياً؛ وإصابة 3561 شخص بجروح في خضم الهجمات المنهجية الواسعة النطاق التي شُنت على السكان المدنيين. في 31 آذار/مارس، أذنت الدائرة التمهيدية للمدعي العام ببدء تحقيقاً في الحالة يغطي الجرائم ضد الإنسانية المزعوم ارتكابها في غضون الأحداث التي وقعت خلال الفترة من 1 حزيران/يونيه 2005 إلى 26 تشرين الثاني/نوفمبر 2009. في 8-12 أيار/مايو، قام المدعي العام بزيارته الأولى إلى كينيا وذلك منذ بدء التحقيق فيها.

2- التحقيقات الأولية

إحصائيات الإخطارات المقدمة بموجب المادة 15 والأنشطة الأخرى المتصلة بالتحقيقات الأولية.

تلقى مكتب المدعي العام 15 بلاغاً التي قد تقع تحت المادة 15 في شهر أيلول/سبتمبر. وكانت 13 من هذه البلاغات خارج نطاق اختصاص المحكمة بشكل واضح؛ وتطلب بلاغين مزيداً من التحليل أو أنها كانت مرتبطة بحالة قيد التحليل. وكان مجموع عدد البلاغات الواردة بموجب المادة 15 حتى الآن 8,874 وكانت 4,002 منها خارج نطاق اختصاص المحكمة بشكل واضح.

إن التحقيق الأولي، المرحلة الأولي لأنشطة مكتب المدعي العام، يحدد فيما إذا كان ينبغي فتح تحقيق أم لا. إنه المرحلة التي يقوم فيها مكتب المدعي العام أولاً بتقييم الولاية القضائية للمحكمة، والتأكد من أن الجرائم التي ارتُكبت أو يجري ارتكابها في حالة محددة تقع في نطاق الولاية القضائية للمحكمة الجنائية الدولية. وإذا تم استيفاء الشروط، التأكد فيما إذا كانت السلطات ذات الاختصاص تجري تحقيقات ومحاكمات جادة في هذه الجرائم. وكخطوة ثالثة، التأكد من عدم تعارض فتح التحقيق بواسطة المدعي العام مع مصالح العدالة. في خلال هذه المرحلة، تمشياً مع المادة 15، يقوم مكتب المدعي العام بتقييم كل المعلومات المتعلقة بالجرائم المزعومة بشكل استباقي من مصادر متعددة بما فيها "الإخطارات" الواردة من الأشخاص والأطراف المعنية. إن إطلاق تحقيق أولي لا يعني أنه سيتم فتح تحقيق.

2-1- أفغانستان

في عام 2007، أعلن مكتب المدعي العام عن تحقيقاته في أفغانستان. ويُحقق المكتب في مزاعم بارتكاب جميع الأطراف الفاعلة جرائم تدخل في نطاق ولاية المحكمة القضائية. وقد التقى مكتب المدعي العام، خارج أفغانستان، مسؤولين أفغان ومنظمات أفغانية. كما بعث مكتب المدعي العام بطلبات إلى الحكومة الأفغانية للحصول على معلومات، ولكن لم يتلق بَعد جواباً.

2-2- كولومبيا

في عام 2006، أعلن مكتب المدعي العام عن تحقيقاته في كولومبيا. ويحقق المكتب في جرائم مزعومة تدخل في نطاق ولاية المحكمة القضائية، وفي التحقيقات/الإجراءات القضائية التي أُجريت في كولومبيا بحق كل من الجُناة المزعومين الذين يتحملون المسؤولية الكُبرى، وقادة الميليشيات شبه العسكرية، والسياسيين، وقادة عناصر حرب العصابات، وعناصر الجيش. ويقوم المكتب كذلك بتحليل مزاعم تتعلق بوجود شبكات دولية تدعم الجماعات المسلحة التي ترتكب جرائم في كولومبيا.

2-3- جورجيا

في 14 آب/أغسطس 2008، أعلن مكتب المدعي العام عن تحقيقاته في جورجيا. وقد زار وزير العدل الجورجي مكتب المدعي العام. وأرسلت روسيا، الدولة غير الطرف في نظام روما الأساسي، 3,817 وثيقة إلى مكتب المدعي العام. في 27 آب/أغسطس 2008، طلب المدعي العام معلومات من حكومتي روسيا وجورجيا. وقد رَدَّتْ كل من السلطات الروسية والجورجية. لقد أجرى المكتب زيارة إلى جورجيا في تشرين الثاني/نوفمبر 2008 وإلى روسيا في آذار/مارس 2010. وتم إجراء مهمة ثانية إلى جورجيا في شهر حزيران/ يونيو 2010.

2-4- فلسطين

في 22 كانون الثاني/يناير 2009، أودعت السلطة الوطنية الفلسطينية إعلاناً لدى مسجلة المحكمة بموجب المادة 12(3) من نظام روما الأساسي التي تسمح للدول غير الأطراف في النظام بقبول الولاية القضائية للمحكمة. سيبحث مكتب المدعي العام بدقة المسائل المتعلقة بولايته القضائية: أولاً – فيما إذا كان إعلان قبول ممارسة المحكمة لولايتها القضائية يستوفي الشروط القانونية؛ وثانياً – فيما إذا ارتُكبت جرائم تدخل في نطاق ولاية المحكمة القضائية. وسينظر المكتب كذلك فيما إذا كانت هناك إجراءات قضائية وطنية تتعلق بالجرائم المزعومة. في 15- 16 تشرين الأول/أكتوبر 2009، زار

وفد من السلطة الوطنية الفلسطينية وممثلون عن جامعة الدول العربية المحكمة الجنائية الدولية لتقديم تقرير لدعم قدرة السلطة الوطنية الفلسطينية على تفويض ولايتها القضائية للمحكمة الجنائية الدولية. في 11 كانون الثاني/يناير، وجه مكتب المدعي العام رسالة تُلخص أنشطتها إلى الأمم المتحدة بناءً على طلبها؛ في سياق متابعة تقرير غولدستون. وفي 3 أيار/مايو، نشر مكتب المدعي العام "مُلخص من التقارير حول ما إذا كان الإعلان المقدم من السلطة الوطنية الفلسطينية يستوفي المتطلبات القانونية". ولم يتخذ مكتب المدعي العام بَعد أي قرار بشأن هذه المسألة.

27 أيلول/سبتمبر - 1 تشرين الأول/أكتوبر – في الدورة الخامسة عشرة لمجلس حقوق الإنسان، وجه كل من لجنة الحقوقيين الدولية والإتحاد الدولي لحقوق الإنسان ومركز بديل الفلسطيني ومؤسسة الحق والمركز الفلسطيني لحقوق الإنسان ومنظمات غير حكومية أخرى الدعوة إلى المجتمع الدولي للاعتراف بفشل جميع الأطراف المسؤولة في الامتثال بالتزاماتهم لإجراء تحقيقات حقيقية. وأوصوا بأن تقوم الأمم المتحدة بإحالة الوضع في إسرائيل والأراضي الفلسطينية المحتلة إلى المحكمة الجنائية الدولية.

30 أيلول/سبتمبر - اعتمد مجلس حقوق الإنسان قراراً بشأن تقرير لجنة الخبراء المستقلة حول النزاع في غزة، وتجديد ولاية اللجنة وحث لجنة التحقيق الفلسطينية المستقلة وإسرائيل على إكمال تحقيقاتهما. كما اعتمد مجلس حقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة أيضاً قراراً يؤيد الاستنتاجات التي توصل إليها التقرير حول بعثة تقصي الحقائق الدولية المستقلة بشأن الهجمات الإسرائيلية على أسطول المساعدات الإنسانية.

2-5- كوت ديفوار

تتمتع المحكمة بولاية قضائية إزاء الحالة في كوت ديفوار بموجب الإعلان الذي قدمته حكومة كوت ديفوار في 1 تشرين الأول/أكتوبر 2003، طبقاً لنص المادة 12(3) من النظام الأساسي للمحكمة. ويقبل الإعلان ولاية المحكمة القضائية ابتداءً من 19 أيلول/سبتمبر 2002. في الفترة 2002-2005، ارتُكبت على نطاق واسع معظم الجرائم الخطيرة، بما في ذلك العنف الجنسي المزعوم. في 17-18 تموز/يوليه، زار ممثلون رفيعو المستوى من مكتب المدعي العام أبيدجان.

2-6- غينيا

في 14 تشرين الأول/أكتوبر 2009، أعلن مكتب المدعي العام عن تحقيقاته في الحالة في غينيا. بما أن غينيا دولة طرف في نظام روما الأساسي منذ 14 تموز/يوليه 2003، تمتلك المحكمة الجنائية الدولية على هذا النحو ولاية قضائية للنظر في جرائم الحرب والجرائم ضد الإنسانية وجريمة الإبادة الجماعية التي ربما تكون قد ارتُكبت على أراضيها أو من جانب مواطنيها؛ بما في ذلك أعمال قتل المدنيين والعنف الجنسي. واتخذ المكتب علماً بالادعاءات الخطيرة المتعلقة بأحداث 28 أيلول/سبتمبر 2009 في وكناكري وفقاً للمادة 15 من النظام الأساسي للمحكمة. وفي 12-13-15 كانون الثاني/يناير 2010، عقد ممثلون رفيعو المستوى من مكتب المدعي العام مشاورات مع رئيس بوركينا فاسو كومباوري - وسيط مجموعة الاتصال حول غينيا - والرئيس السنغالي واد لضمان أنهما على علم تام بعمل المكتب الجاري. ومن 15 إلى 19 شباط/فبراير 2010، أوفد مكتب المدعي العام مهمّة رسمية إلى غينيا برئاسة نائبة المدعي العام فاتو بنسودا وذلك في إطار أنشطته التحقيقية الأولية. اجتمعت بعثة ثانية من مكتب المدعي العام بوزير العدل الغيني العقيد لوهالمو، وبالقضاة الغينيين. قدمت السلطات الغينية التعاون الكامل مع المحكمة.

27 أيلول/سبتمبر - يفيد تقرير الإتحاد الدولي لحقوق الإنسان الصادر في الذكرى السنوية لمجزرة 28 أيلول/سبتمبر 2009 في كوناكري أن أنشطة مكتب المدعي العام قد وضعت الضغط على السلطات الغينية لبدء تحقيق محلي في الأحداث. ويوصي التقرير على أن تواصل السلطات الغينية تعاونها مع مكتب المدعي العام واعتماد القوانين لتنفيذ نظام روما الأساسي بشكل أفضل.

27 أيلول/سبتمبر – دعت منظمة هيومن رايتس واتش قادة غينيا الحاليين والمستقبليين للتيقن من إجراء التحقيق مع جميع المتورطين في أعمال العنف التي وقعت في أيلول/سبتمبر 2009، بغض النظر عن رتبهم. وأشارت إلى أن مكتب المدعي العام يقوم بإجراء التحقيق الأولي ويمكنه فتح التحقيق في الجرائم الأكثر خطورة.

28 أيلول/سبتمبر - بعد خطاب الوزير كوشنير في الجمعية العامة للأمم المتحدة في 27 أيلول/سبتمبر حيث أعرب عن شكره للأمين العام للأمم المتحدة والمدعي العام للمحكمة الجنائية الدولية لاستجابتهما السريعة لأحداث كوناكري، صرح الناطق باسم وزير الشؤون الخارجية الفرنسية بأن فرنسا تتابع أعمال مكتب المدعي العام المتعلقة بالتحقيق الأولي. ودعا كوشنير إلى إتخاذ إجراءات وطنية فورية بحق المسؤولين عن أحداث 28 أيلول/سبتمبر 2009.

3- التعاون – حشد الجهود من أجل تنفيذ مذكرات الاعتقال

28 أيلول/سبتمبر – بعد اجتماع القمة الثالث لجنوب أفريقيا والاتحاد الأوروبي في بروكسل، صدر بيان مشترك يبرز الآتي: *"لقد أكدنا مجددا أن مكافحة الإفلات من العقاب هو مسعى مشترك في صلب قيمنا المشتركة. وفي هذا السياق، إننا نعتبر أن نظام روما الأساسي والمحكمة الجنائية الدولية تشكل تطورا هاما للعدالة الدولية وأساساً لدفع عملية السلام. ونؤكد من جديد على أهمية استقلالية ونزاهة المحكمة الجنائية الدولية وجميع أجهزتها".*

30 أيلول/سبتمبر – 1 تشرين الأول/أكتوبر - التقى المدعي العام مورينو اوكامبو في نيويورك مع رئيس جمعية الدول الأطراف ومع سفير غواتيمالا لمتابعة رحلته إلى غواتيمالا واستعدادا لانضمام غواتيمالا إلى مجلس الأمن، ومع الممثل الدائم الجديد للأردن في نيويورك، الأمير زيد. كما عقد المدعي العام أيضاً اجتماعات مع مستشارين الأمين العام للأمم المتحدة بان كي مون وأعضاء مجلس الوزراء.

30 أيلول/سبتمبر – حضر المدعي العام مورينو اوكامبو مؤتمر جامعة نيويورك حول "فظاعة العنف القائم على الجنس: المساءلة مقابل الإفلات من العقاب في السودان وفيما وراء السودان"، حيث وصفت المستشارة الخاصة للمدعي العام المعنية بالجرائم المبنية على الجنس، البروفسور كاثرين ماكينون، أسباب استخدام الفظائع القائمة على الجنس كسلاح اختيار. وأبرزت البروفسور، ضمن أمور أخرى، أن تقارير الأمم المتحدة لا تسجل الاغتصاب كمؤشر للقتال العنيف بل تسجل القتل فقط كمؤشر للقتال. ولذلك، في الحالات التي تكون فيها منظمات حقوق الإنسان غير الحكومية غائبة، كما هو الحال في دارفور، فيتم تجاهل العنف القائم على الجنس.

4 تشرين الأول/أكتوبر – شارك مكتب المدعي العام في الحلقة التدريبية الإقليمية الثانية حول المحكمة الجنائية الدولية في ياوندي، الكاميرون، التي تنظمها الحكومة الفرنسية والمنظمة الدولية للفرانكفونية. وبالإضافة إلى نواب ووزراء العلاقات الخارجية والعدل في الكاميرون، حضر الندوة أيضاً عدداً من أعضاء السلك الدبلوماسي وكبار أعضاء السلطة القضائية الوطنية، فضلا عن مشاركة 9 دولة من دول وسط أفريقيا. كما اجتمع أيضاً السيد أمادي باء، رئيس قسم التعاون الدولي في مكتب المدعي العام ، مع وزير خارجية الكاميرون السيد آيبي ومع نائب وزير العدل السيد كامتو.

4- الفعاليات القادمة

- 5-6 تشرين الأول/أكتوبر – يشارك المدعي العام في الاجتماع الإستراتيجي للمنظمات غير الحكومية "تعزيز العدالة في سياق التحقيقات الأولية للمحكمة الجنائية الدولية"، الذي ينظمها مركز هاوزر عن المنظمات غير الربحية، بيلاجيو، إيطاليا.
- 7 تشرين الأول/أكتوبر – نائبة المدعي العام تطلع برلمان الوحدة الأفريقية، جوهانسبرج، جنوب أفريقيا.
- 8-9 تشرين الأول/أكتوبر – تشارك نائبة المدعي العام في حلقة دراسية رفيعة المستوى "1325 في 2020: نظرة إلى الأمام ... نظرة إلى الوراء"، التي ينظمه المركز الأفريقي للتسوية البناءة للمنازعات (أكورد)، دوربن، جنوب أفريقيا.
- 10 تشرين الأول/أكتوبر – تحضر نائبة المدعي العام احتفالا وطنيا للطبعة الثالثة لـ "المسيرة العالمية للمرأة" التي تنظمها الحركة الدولية النَسَويَّة، ترفورين، بلجيكا.
- 20-19 تشرين الأول/أكتوبر – يشارك المدعي العام ونائبة المدعي العام في محادثات المائدة المستديرة بين مكتب المدعي العام والمنظمات غير الحكومية، لاهاي.
- 27-26 تشرين الأول/أكتوبر – يقدم المدعي العام محاضرة في مركز حقوق الإنسان والعدالة العالمية في كلية الحقوق في جامعة نيويورك، نيويورك.
- 29-28 تشرين الأول/أكتوبر – يشارك المدعي العام في مُعتكف رفيع المستوى حول "التكامل بعد كمبالا: الطريق إلى الأمام"، التي ينظمها المركز الدولي للعدالة الانتقالية وجمعية الدول الأطراف.
- 30 تشرين الأول/أكتوبر – المدعي العام يلقي كلمة في المؤتمر حول "جرائم الحرب التي ترتكبها الشركات: الملاحقة القضائية لسلب الموارد الطبيعية" التي تنظمها مبادرة إقامة العدل في المجتمعات المفتوحة، لاهاي.
- 3 تشرين الأول/أكتوبر – المدعي العام يطلع "الإحاطة الدبلوماسية التاسعة عشر"، لاهاي.
- 9 تشرين الأول/أكتوبر – يشارك المدعي العام في مؤتمر "الشفافية والمساءلة: أركان الحكم الرشيد"، التي تنظمها مؤسسة مدينة مونتيفيديو، مونتيفيديو، أوروغواي.
- 30-29 تشرين الأول/أكتوبر – يشارك المدعي العام في مؤتمر قمة حول جدول الأعمال العالمي لعام 2010، الذي ينظمه المنتدى الاقتصادي العالمي، دبي، دولة الإمارات العربية المتحدة.

* تعكس هذه الوثيقة وجهات نظر مكتب المدعي العام للمحكمة الجنائية الدولية. للمزيد من المعلومات، يرجى الاتصال على السيدة أوليفيا سواك غولدمان، مستشارة التعاون الدولي في مكتب المدعي العام، على البريد الإلكتروني: *Olivia.Swaak-Goldman@icc-cpi.int*